الخاتمة
النتائج والتوصيات

هذا الجزء الأخير في البحث ويشتمل على الآتي:

أولاً : النتائج التي توصل إليها البحث من خلال نقطتين:

- أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال دراسة وضع الادخار المحلي في السودان خلال فترة الدراسة.

- أهم نتائج التقدير القياسي لدالة محددات الادخار المحلي خلال فترة البحث.

ثانياً: التوصيات. تم تناولها كالآتي:

- توصيات عامة.

- توصيات خاصة.

- توصيات ببحوث مستقبلية.

نتائج البحث

تم استخلاص عدة نتائج من الدراسة السابقة أهمها:

- أهم النتائج التي تم استخلاصها من دراسة وضع الادخار المحلي في السودان:

1- خلال الفترة من (1946 - 1969م) اتضح أن السودان لم يكن يعاني من مشكلة موارد وأن نسبة الادخار من الناتج المحلي بلغت(9.8%)والفجوة بين معدل الادخار والاستثمار بلغت(4.9%) لم يلجأ السودان للتمويل بالعجز والفروض الخارجية إلا في الستينات عندما تم تطبيق الخطة العشرية ، كما أن السودان خلال هذه الفترة كان له احتياطات بالعملة المحلية والأجنبية وتم استنتاج أن هذا الوضع كان موروث في السودان من العهد الاستعماري الذي كان يقوم بالصرف على قدر المورد ولم يلجأ إلى زيادة الضرائب من أجل خلق موارد لتمويل التنمية. لكن عندما جاء الحكم الوطني رأوا أن هذا لا يلبي طموحاتهم ولابد من الصرف لتحقيق التنمية ولذلك لجأوا إلى التمويل بالعجز ، القروض الخارجية والسحب من الاحتياطات وأهم المصادر القطاعية هي قطاع الحكومة ممثل في فائض الميزانية ، وبعض مدخرات القطاع الخاص. إما الأوعية فكان أهمها صندوق توفير البريد ، صندوق المعاشات ، شركات التأمين ، البنوك(7) سبعة بنوك ومعظمها مملوكة للأجانب وبعض السندات التي كانت تصدرها الدولة.

2- خلال فترة البحث (1970 - 2000م) نلاحظ أن نسبة الادخار في الناتج المحلي بلغت حوالي(8%)كما أن الفجوة بلغ متوسطها(7%)وتم خلال هذه الفترة اللجوء إلى التمويل بالعجز بمبالغ كبيرة كما تم اللجوء للاقتراض من الخارج حتى وصلت ديون السودان الخارجية إلى أكثر من(20) عشرين مليار دولار وكانت بداية المصاعب الاقتصادية التي واجهها السودان. وأهم المصادر القطاعية هي القطاع الحكومي (فائض الميزانية+ فائض المؤسسات الحكومية) القطاع الخاص (العائلي + الأعمال) وأهم الأوعية هي صندوق توفير البريد ، وصندوق المعاشات ،والبنوك ، (تم تأميمها وارتفع عددها حتى وصل إلى(26) ستة وعشرون بنكاً خلال العام(2000م) وشركات التأمين ارتفع عددها إلى(17) سبع عشرة شركة وسندات الادخار ،وشركات التمويل والصناديق الاجتماعية التي تم إنشاؤها خلال التسعينات شركة السودان للخدمات المالية.

3- بالنسبة للعوامل المؤثرة على الادخار المحلي في السودان تم تحديد أهمها في عوامل اقتصادية، وعوامل لها علاقة بالسياسة الاقتصادية ، وعوامل غير اقتصادية.

العوامل الاقتصادية.

- معدل التضخم ارتفع إلى معدلات كبيرة حتى وصل إلى(130%) عام(1969م).

- العائد على الادخار (سعر الفائدة الدائن) وقد مر بثلاث مراحل خلال الفترة. ولكن النتيجة أن العائد على الادخار الحقيقي كان سالباً خلال فترة طويلة من فترة الدراسة.

- حجم الثروة تم تحديده من خلال حجم الأصول السائلة.

- العوامل التي لها علاقة بالسياسة الاقتصادية: اتضح أن السياسات النقدية والمالية لم يكن لها أثر إيجابي كبير على المدخرات المحلية.

- أن النظام المالي في السودان غير عميق كما أن المؤسسات المالية غير متطورة ولا تساهم بنسبة كبيرة في جذب المدخرات واتضح ذلك من خلال درجة التعمق النقدي والتي كانت متذبذبة وتميل إلى الانخفاض خلال الفترة الأخيرة ، أنظر جدول رقم (53) (ص225)كما أن نسب ودائع المؤسسات المالية إلى الدخل القومي كانت ضعيفة جداً . انظر جدول رقم (54) ، ص (226).

أما العوامل غير الاقتصادية فقد كان للعوامل الاجتماعية أثر كبير خاصة الديمغرافية والتي اتضح منها أن معدل الإعالة مرتفع وذلك من خلال ما تم الوصول إليه من أن المجتمع السوداني فتى إذا أن عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و (15)خسة عشر سنة حوالي(47%) تصبح النسبة أقرب إلى(50%)من السكان معاليين مما يعنى ارتفاع معدل الإعالة وبالتالي يكون لها أثر عكسي الادخار. كما أن النظام العائلي والقيم الاجتماعية السائدة ومدى تطور المستوى التعليمي والصحي والثقافي كان له أثر على عكسي على الادخار.

- العوامل السياسية التي أوضحت أن السودان عانى من عدم الاستقرار السياسي خلال فترة البحث على مستوى الحكم واندلاع حرب الجنوب مرة أخرى م(1983م) حتى العام (2000م) كان لها أثر عكسي على الادخار.

- مر السودان بظروف طبيعية صعبة مثل: الجفاف والتصحر ، الفيضانات والسيول والأمطار، وتقلب المناخ ، والآفات كان لها أثر عكسي على الإنتاج بصفة عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة والذي يعتمد عليه السودان في اقتصاده مما أثر على الدخل القومي.

4-أن هناك قصور في بيانات الادخار في السودان وكان أنواع الادخار خاصة المدخرات الخاصة سواء كانت للأفراد ، أو قطاع الأعمال الخاص ، وأن البيانات والمعلومات المتوفرة في شكل أرقام تفتقد إلى الدقة.

- **نتائج التقدير القياسي لدالة الادخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970-2000م)**

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من تقدير دالة محددات الادخار المحلي (من خلال العوامل التي يمكن قياسها) اتضح بعد استخدام الأسلوب القياسي للقياس من خلال برنامج (Eviews) أن أهم محددات الادخار المحلي خلال فترة البحث هي كالآتي:

العامل الأول: الدخل القومي المتاح - وجاءت العلاقة طردية وهي مطابقة مع النظرية الاقتصادية ومعنوية إحصائياً ، وأوضحت العلاقة بين الدخل القومي والادخار أن حوالي(90%) من الدخل المتاح يستهلك.

العامل الثاني: معدل التضخم - العلاقة عكسية وهي مطابقة مع النظرية الاقتصادية ومعنوية إحصائياً والنتيجة أن ارتفاع معدلات التضخم كان له أثر عكسي على الادخار.

العامل الثالث: العائد على الادخار جانب العلاقة طردية في النموذج المتعدد وهي مطابقة مع النظرية الاقتصادية ومعنوي إحصائياً .

العامل الرابع: حجم الثروة ، العلاقة (طردية) وهي موافقة مع النظرية ومعنويةإحصائياً .

العامل الخامس: معدل الإعالة وهو يمثل العوامل الاجتماعية وكانت النتيجة أن العلاقة (عكسية) مطابقة مع النظرية الاقتصادية ومعنوي إحصائياً ، وهو مؤشر على ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمع السوداني.

العامل السادس: سياسة التحرير وهي تمثل العوامل التي لها علاقة بالسياسات الاقتصادية وقد كان النتيجة أن أثرها ظهر عكسي ، وهي مخالفة مع النظرية ومعنوية إحصائياً ، وكان من المفترض أن تؤدى سياسة التحرير إلى آثار إيجابية على الادخار المحلي ولكن الباحث أوضح أسباب ظهور الأثر العكسي للسياسة (ص297).

والباحث يعتقد أنه بزوال الأسباب التي ذكرها سيكون أثر سياسة التحرير إيجابي على الادخار المحلي من الأجل الطويل.

التـــوصيـــات

وبعد أن تم الوصول إلى نتائج أوضحت أن معدل الادخار المحلي في السودان منخفض ، يرى الباحث أن يساهم ببعض التوصيات التي يجب أن تنصب في إطار رفع معدل الادخار المحلي في السودان خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل.

نرى أنه ترجع أهمية رفع معدلات الادخار في السودان للأسباب التالية:-

1- الأهمية الرئيسية لمعدلات الادخار المحلي بالنسبة للتكوين الرأسمالي والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي ، ولذلك فإن زيادة معدل الادخار المحلي يعتبر من الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل نمو اقتصادي وبالتالي تنمية اقتصادية واجتماعية في الأجل الطويل.

2- أن زيادة معدل الادخار المحلي وما يترتب عليه من تقليل أو سد الفجوة في الموارد المحلية يعنى ما يلي:

أ- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد السوداني على التمويل وبالتالي الاستغناء عن جانب كبير من التمويل الأجنبي والفروض الأجنبية.

ب- أضعاف الاستهلاك غير الضروري.

ج- تقليل الاعتماد على التمويل بالعجز.

د- تزايد القدرة على سداد الدين.

هـ- الإسراع في عملية التنمية بموارد حقيقية ديون آثار جانبية.

3- إن الحديث عن الادخار المحلي في كل النظام المالي العالمي الجديد أهمية خاصة بعد ما شاهدناه في الآونة الأخيرة من انهيار للأسواق المالية الآسيوية ، وأن توافر المدخرات المحلية في مثل هذه الأحوال يصبح أحد عوامل الاستقرار الاقتصادية والأسواق المالية ، وذلك لأن الإشارات السالبة التي تحدثها حركة الاستثمارات الأجنبية في حالة خروجها من بلد ما يتوقف على مدى مساهمة المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات في ذلك القطر وسد تلك الفجوة(1).

4- أن السودان يتمته بإمكانيات وموارد طبيعية وثروات هائلة غير مستغلة وهي تحتاج لاستثمارات ضخمة لاستثمارها.

في سبيل ذلك يقدم الباحث بعض التوصيات العامة والخاصة التي يرى إنها ستساهم في رفع معدلات الادخار المحلي في السودان وهي كما يلي:

- توصيات عامة:

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند البدء في وضع خطة أو استراتيجية لرفع وزيادة معدل الادخار المحلي.

عند البدء في وضع سياسة أو إجراءات أو تزايد تستهدف رفع معدل الادخار المحلي في السودان يجب أن نضع في الاعتبار الاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول:

لابد من البحث في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بالسودان وتأثير هذا الهيكل على حجم المدخرات ومن ثم البحث في إمكانية تغيير هذا الهيكل وتأثير ذلك المدخرات المحلية ذلك لأن مشكلة الادخار المحلي في السودان كغيره من الدول النامية ليست مشكلة مالية اقتصادية فقط وانما لها جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية.

الاعتبار الثاني:

التأكيد على أهمية رفع ونشر الوعي الادخار ، وهي تعتبر جزءاً مهماً من عملية إحداث التغيرات اللازمة للتحول من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم يعكس فيهم الكسب والعمل والادخار والاستثمار ويتطلع نحو الأفضل.

الاعتبار الثالث:

إنَّه عند محاولة رفع معدل الادخار المحلي في السودان سوف يترتب على ذلك ظهور معادلة ضعيفة تمثل في أن هناك تعارض بين هدف رفع معدل الادخار المحلي للوفاء بالاستثمارات المطلوبة وبين هدف رفع مستوى المعيشة في السودان كدولة نامية من خلال رفع مستوى الاستهلاك ، وعليه يرى الباحث أنه في سبيل حل هذه التعارض لابد من الآتي:

1- **ترشيد الاستهلاك**:

إن البدء في عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب قبول وتحمل إجراءات التقشف وتقييد الاستهلاك ولذلك يجب أن تتبع الدولة سياسة ترشيد الاستهلاك وذلك عن طريق الضغط على أوجه الاستهلاك الترفي وغير الضروري واستخدام ما ينتج عنه من فائض في تعزيز ورفع حجم المدخرات ولكن يجب أن لا تؤثر هذه السياسة على مستوى معيشة الفئات الفقيرة المنخفضة الدخل والتي تمثل نسبة كبيرة من المجتمع السوداني ، وذلك حتى تستطيع تلك الفئات التجاوب مع خطط التنمية وتتحمس لها ويجب أن يتم توفير السلع الاستهلاكية الضرورية بالمقادير المناسبة الأسعار الملائمة لدخولهم وكذلك حتى يتم الارتفاع بمستوى معيشتهم ، كما يجب على الدولة ضبط الاستهلاك غير الضروري في القطاع العام وحصره في المصروفات الضرورية فقط " ويلزم أن تضرب الحكومية المثل في التقيد بإجراءات التقشف وتقييد الاستهلاك بالسيطرة الكاملة

على النفقات الإدارية وكل مظاهر البذخ والإسراف والتبذير ، وتستدعى ذلك ابتداع أنظمة مماثلة لمعالجة فائض العمالة وإعادة توجيها إلى مجالات الإنتاج وضبط وخفض نفقات استخدام السيارات الحكومية ورفع عائد الإهلاك (2)، كما تستلزم الضغط على الصرف السياسي غير المرشد والصرف على الاحتفالات ... الخ.

2- رفع كفاءة الاستثمارات:

ويتم ذلك بالاستغلال والأمثل للطاقات الإنتاجية والفضاء على الطاقات العاطلة في كل قطاعات الإنتاج سواء كانت زراعية ، صناعية ، خدمية ، مما يترتب عليها زيادة موارد الدولة وبالتالي زيادة معدل الادخار.

وتؤثر أن رفع كفاءة تشغيل استقلال الطاقة الإنتاجية التي خلقها الاستثمار يؤدى إلى الآتي:

أ- انخفاض تكاليف الإنتاج.

ب- انخفاض واستقرار الأسعار.

ج- ارتفاع معدل الربح.

د- خفض الواردات من الخارج.

ج- دعم القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني.

3- ضرورة الادخار المتزايد من الإنتاج ورفع الميل الحدي للادخار:

ويتم ذلك من خلال توجيه النسبة الكبرى من الزيادة في الإنتاج إلى الادخار وتخصيص نسبة كبيرة من الزيادة التي حدثت في الدخل القومي لأغراض الاستثمار والتكوين الرأسمالي وقد تواجهنا مشكلة في أن المجتمع في حالة زيادة دخوله يرغب في زيادة استهلاكه ليستمتع بمزيد من الرفاهية من هذه الزيادة ، ولكن يمكن إقناع المجتمع من خلال توضيح أهمية عملية التنمية بالنسبة له وأن ذلك سوف يعود لهم في المستقبل مع استصحاب جدية الحكومة في ذلك قد يتم إقناعهم بالتنازل عن جزء من دخولهم المتزايدة لتحقيق أغراض التكوين الرأسمالي ويمكن في سبيل ذلك استخدام أدوات وإجراءات تساعد في ذلك ، كما لابد من استخدام سياسات وإجراءات مالية واقتصادية لتعبئة هذا الادخار(3).

4- تعبئة الادخار الضائع(4):

إن الادخار الضائع هو الفرق بين الادخار الممكن تحقيقه والادخار الفعلي ، وإذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في السودان نجد أن هناك كثير من أنواع التبديد والضياع للموارد المتاحة وإذ ما تم القضاء على هذه الضياعات فإن ذلك سوف يساهم في رفع حجم الطاقة الادخارية للاقتصاد السوداني ونذكر أهم الصناعات:

- الاكتناز بأنواعه خصوصاً في الذهب ، الفضة ، المجوهرات ، العملات الأجنبية ، الأراضي ، المباني . . . الخ.
- الناتج الذي يقصد من الطاقة العاطلة في جميع قطاعات الاقتصاد الزراعية ، الصناعية ، الخدمية ، الضريبية.
- الاستهلاك غير الرشيد سواء كان استهلاك عام أو خاص.
- التصرفات غير الرشيدة في الموارد والعملات الأجنبية.
- الأرباح والدخول المعفاة من الضرائب في بعض الأنشطة.
- متأخرات الضرائب وفاقد التهرب الضريبي.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- البطالة المقنعة والسافرة في قطاعات.
- الضياع الناتج من التخصيص غير الأمثل للموارد.
- الصرف لأغراض سياسة غير ذات جدوى للاقتصاد القومي.

5- **الاستفادة من إيرادات البترول في زيادة الادخار المحلي:**

الاستمرار في استكشاف البترول في جميع أنحاء السودان ، العمل على الاستفادة من موارده الحالية في زيادة الادخار المحلي وزيادة لتكوين الرأسمالي.

- **توصيات خاصة:**

الاستراتيجية المقترحة لزيادة معدل الادخار المحلي:

إن الاستراتيجية التي نوصي باتباعها من أجل رفع معدل الادخار المحلي في السودان يجب أن تضع في الحسبان الاعتبارات السابقة التي تم ذكرها كما يجب أن تؤثر على معدل الادخار المحلي من خلال التأثير على أهم العوامل المحددة له كما اتضح خلال هذه الدراسة بصورة تؤدى في النهاية إلى زيادته ، وعليه نوصى أن تكون الاستراتيجية على المحاور التالية:

المحـور الأول: تهيئـة البيئـة الاقتصـادية الملائمـة من خـلال اتبـاع سياسـات علـى مستوى الاقتصاد الكلي تهدف إلى خلق البيئة والقاعدة القوية الداعمة المساندة لرفع معدل الادخار المحلي (الاستقرار الاقتصادي) (البيئة والقاعدة).

المحورالثاني:زيادة الادخار المولد من المصادرالقطاعية المختلفة التي تولد الادخار(المصادر)

المحور الثالث: زيادة وتطوير الأوعية الادخارية التي تجذب وتخلق المدخرات (الأوعية)

وسوف نتناولها كما يلي:

أولا المحور الأول: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن اتباع سياسة إصلاح اقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي ضرورية من أجل رفع معدل الادخار المحلي من مصادره المختلفة وعبر الأوعية المختلفة ، وذلك بتوفير الظروف والشروط (البيئة) الملائمة والقاعدة الواسعة التي ينطلق منها الادخار بانتظام في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

يجب أن يتضمن برنامج الإصلاح مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسات الماليـة النقديـة والضـريبية الاسـتثمارية كمـا يتطلـب تغيـرات جذريـة فـي الجوانـب والأطـر المؤسسـة القانونيـة والسياسية والاجتماعية تهدف النهاية إلـى تحقيق الاستقرار الاقتصـادي والمالي والنقدي وذلك من خلال تحقيق عدة أهداف أهمها:

1- رفـع معدلات النمو الاقتصـادي والعمـل علـى استغلال مـوارد السـودان الداخليـة سـواء كانت طبيعية أو بشرية مما يترتب عليها زيادة الإنتاج القومي وبالتالي الدخل القومي الذي تعتبر القاعدة الأساسية التي ينطلق منها الادخار بكافة أشكاله.

ويتم تحقيق الهدف السابق من خلال الاهتمام بزيادة العرض الكلي (الإنتاج) في الاقتصاد وذلك ن خلال وضع السياسات التي تؤدى في النهاية إلى رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة أهمها القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي والقطاع الخدمي ، قطاع التجارة الخارجية ، زيادة إنتاج القطاع العام وزيادة مساهمته في الناتج رفع كفاءة استغلال ثروات السودان المعدنية خاصة البترولية والاستمرار في الاستخراج والاستكشاف.

2- تخفيض وتثبيت أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى عند المستوى الحقيقي للعملة.

3- خفض معدلات التضخم وتثبيت الأسعار عند مستواها الحقيقي.

4- تطـور أسـواق التمويـل والمحافظـة علـى عوائـد إيجابيـة علـى المـدخرات والودائـع المصرفية.

5- توفير المناخ الاستثماري الملائم بمكوناته المختلفة بحيث يصبح السودان جاذباً للدول الأجنبية لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج وعلى رأسها مدخرات السودان للعاملين بالخارج.

أما في مجال السياسيات الاقتصادية التي نوصي أن يتم تطبيقها في سبيل تحقيق الأهداف السابقة نوصي بالآتي:

1- اتباع منهجية التخطيط الإنمائي من خلال وضع ضبط وبرامج مرحلية تتكامل في أهدافها الزمانية طويلة المدى وتعتمد على التخطيط طويل المدى والشمولي.

2- وضع استراتيجية تركز على تطوير القطاع الرائد وهو القطاع الزراعي بسبب أن السودان قطر زراعي وله إمكانات زراعية كبيرة تمكنه من سهولة استغلالها.

3- الاهتمام بعملية تطوير عمليات استكشاف البترول والمعادن واستثمارها واستغلال مواردها في تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى خاصة البنيات الأساسية لتنمية القطاع الزراعي ، الصناعي ، وألا تستخدم فوائضه في زيادة الاستهلاك.

4- أعضاء دور أكبر للقطاع الخاص وتشجيعه وخروج الدولة على أن تهتم بتوفير البيئة الملائمة من بنيات تحتية ، سياسات مشجعة ، استقرار سياسي وتشريعي ...الخ.

5- أهم السياسات الاقتصادية: وهي تشمل الآتي:

1- السياسة المالية.

2- السياسة النقدية.

3- الإصلاح الضريبي.

4- الاستثمار.

وسوف نقدمها كما يلي:

1-**السياسة المالية:**

نوصي في إطار هذه السياسة بالآتي:

أ- العمل على تطبيق سياسة مالية فعالة تأخذ في الاعتبار جانب العرض والطلب وننسق مع باقي السياسات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج في كل القطاعات.

ب- الاعتماد على الموارد الذاتية مع العمل على تشجيع تدفق الموارد الأجنبية من الصادرات والقروض الخارجي المتاح بشروط مقبولة.

ج- إزالة العجز الكلي في الميزانية العامة وتحقيق وفورات ، وإزالة الدعم تدريجياً ، وعدم اللجوء إلى التمويل المصرفي إلا في الحدود التي يسمح بها بنك السودان.

د- تقليل وتقليص دور القطاع العام وإدارة جميع مؤسسات وشركات القطاع العام على أسس تجارية واقتصادية سليمة.

هـ- رفع نسبة الإيرادات الذاتية للحكومة من إجمالي الناتج المحلي وتقليل نسبة المصروفات من الناتج المحلي الإجمالي.

و- رفع نسبة الإيرادات الذاتية للحكومة من إجمالي الناتج المحلي وتقليل نسبة المصروفات من الناتج المحلي الإجمالي.

ز- التوسع في مجالات الإيرادات غير (الضريبية) واستنباط موارد جديدة للإيرادات.

ح- ضرورة جعل الولايات تعتمد على إيراداتها الذاتية ودعم الولايات لتطوير قدراتها في زيادة الإيرادات(5).

ط- زيادة الكفاءة في تحصيل الرسوم مقابل الخدمات الحكومية.

2- **السياسة النقدية:**

يجب أن تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الأهداف التي سبق ذكرها وذلك من خلال استخدام كل أدواتها المتاحة ، ويجب أن نذكر أنه بالإضافة إلى ما سبق أن السياسة النقدية يمكن أن يكون لها دور أساسي وكبير في رفع معدل الادخار المحلي إذ ما ركزت على الآتي:

أ- العمل على تطوير القطاع المالي على العموم والقطاع المصرفي على الخصوص ، كل المؤسسات المالية.

ب- أن تعمل على خلق عائد على الادخار موجب يساهم في تشجيع القطاعات على الادخار عبر الأوعية المختلفة.

ج- تخفيض معدلات التضخم العالية.

3- **في مجال الإصلاح الضريبي:**

أ- العمل على توسيع الشبكة الضريبية بحيث تشمل كل القادرين على دفع الضرائب والعمل على تطبيق نظام الإعفاءات الضريبية وتوسيع الأوعية الضريبية.

ب- استخدام الضريبة كوسيلة لتشجيع المدخرات الخاصة وتشجيع الفئات المنتجة الصغيرة والكبيرة.

ج- دعم سياسات الإصلاح الضريبي(6).

د- تطوير الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها ودعمها.

4- الاستثمار:

أ- الاستثمار في تفعيل وتطوير قوانين الاستثمار بحيث تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يدعم الاقتصاد القومي ويؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي القاعدة الأساسية للادخار.

ب- استقطاب الفروض والعون الخارجي وتوجيهها للإنفاق على مشروعات الاستثمار في كل القطاعات وخاصة القطاع الزراعي ، وقطاع البترول.

ج- إزالة الازدواجية الضريبية وإعادة النظر في سياسات الضرائب والجمارك للقطاعات الإنتاجية وتحضير الصادرات.

د- الاستمرار في سياسة الخصخصة بتمويل بعض ملكية منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ، وتوجيه استثمارات القطاع العام للبنيات الأساسية والمجالات التي لا تجذب القطاع الخاص.

هـ- تعزيز قدرة القطاع الخاص السوداني على الحركة للتعرف على العرض الاستثمارية المتاحة والممكنة والاستفادة منها(7).

ثانياً: المحور الثاني: زيادة الادخار المولد من المصادر القطاعية المولدة للادخار:

وذلك من خلال عدة إجراءات وسياسات تؤدى إلى التأثير على القطاعات التي تقوم بتوليد الادخار سواء كان القطاع الحكومي (العام) أو القطاع الخاص (الأعمال + العائلي) اختياري أو إجباري.

في سبيل ذلك نوصي بالآتي:

أولاً: زيادة ادخار القطاع الحكومي: إن زيادة الادخار المولد من هذا القطاع يتم من خلال الآتي:

- زيادة الادخار من خلال فائض الميزانية.
- زيادة ادخار المنشآت المملوكة للدولة (منشآت القطاع العام).
- العمل على زيادة وتشجيع وتوسيع نطاق حجم الادخار الإجباري الذي يتم عبر مؤسسات التابعة للدولة.

وفي سبيل ذلك نوصي بالآتي:

1- وسائل زيادة الادخار من خلال فائض الميزانية ، يتم ذلك من خلال التأثير على جانب إيرادات ونفقات الدولة ونوصي بالآتي:

أ- أن هناك بعض الإجراءات في إطار الإصلاح الضريبي يمكن أن تؤدى إلى زيادة موارد الدولة أهمها:

- تطوير النظام الضريبي من عدة جوانب أهمها إعادة صياغة قوانين الضرائب ونظم التحصيل بما يؤدى في النهاية إلى رفع الجهد الضريبي كنسبة من الناتج المحلي.
- استحداث ضرائب جديدة ملائمة تهدف إلى إخضاع جميع الأنشطة الاقتصادية للضرائب وبالتالي زيادة الضرائب أفقياً .
- منع ومحاربة التهرب الضريبي حتى تزيد نسبة الضرائب المجمعة.
- تطوير الإدارة الضريبية ودعمها بالإمكانات اللازمة لعملها.

ب- أن هناك بعض الإجراءات في إطار زيادة الإيرادات غير الضريبية يمكن أن تساهم في زيادة موارد الدولة أهمها:

- توسيع مظلة الإيرادات غير الضريبية خاصة من خلال الرسوم التي تتحصل عليها الحكومة مقابل الخدمات التي تقدمها.
- محاولة الاستفادة من إيرادات البترول ورفع كفاءة تحصيلها.

ج- أما من جانب النفقات الحكومية نوصي بالآتي:

- ترشيد الإنفاق الحكومي عبر وسائل مختلفة.
- الامتناع تدريجياً عن التوسع في اعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.
- الاستمرار في عملية جعل المؤسسات الحكومية تعمل على تغطية مصروفاتها ولا تلجأ لدعمها.

2- الوسائل التي تساهم في رفع ادخار منشآت القطاع العام:

- رفع كفاءة إدارة مؤسسات القطاع العام.
- العمل على تحسين إنتاجية القطاع العام ومحاربة الإسراف والضياع الهدر ووضع معايير للإدارة بشكل دوري.
- ضبط مصروفات ونفقات هذا القطاع والتركيز على النفقات والمصروفات الضرورية فقط.

3- العمل على تشجيع وزيادة نطاق حجم المدخرات الإجبارية عبر مؤسسات الدولة:

- يجب أن تتبع الدولة سياسة تؤدى إلى زيادة المصادر التي تولد الادخار الإجباري مثل صندوق المعاشات ، الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي ، صندوق التأمين الصحي ، صندوق دعم الطلاب ، الصندوق القومي لتطوير الخدمات الصحية ، صندوق ضمان الودائع.

ويوصي الباحث في سبيل ذلك بالآتي:

- العمل على دراسة كل الفرص المتاحة لإنشاء مثل هذا الصناديق في كل قطاع.
- إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء وعمل هذه الصناديق.
- توسيع مظلة هذه الصناديق بحيث تشمل أكبر عدد من المساهمين منها ، وذلك بإقناع المواطنين بأهميتها من خلال أعمالها وإنجازاتها.
- رفع كفاءة إدارة هذه الصناديق وإداراتها بصورة تؤدى في النهاية إلى تحقيق أهدافها
- رفع كفاءة إدارة موارد هذه الصناديق.

ثانياً: وسائل زيادة ادخار القطاع الخاص: إن هذا القطاع بشقيه العائلي والأعمال يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تعبئة المدخرات والتي نسبة لا يستهان ويمكن أن تساهم برع معدل الادخار يمكن أن تمثل المحلى في السودان كالآتي:

أولاً : المدخرات الاختيارية: نوصيأن تتدخل الدولة تدخلاً إيجابياً في توجيه القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص وبالتالي تشجيع الادخار ومحاربة الاكتناز وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها:

- إشاعة الثقة في السياسة الاقتصادية.
- نشر الوعي الادخاري بين الأفراد.
- زيادة العائد على الادخار على جميع المدخرات.
- حماية المدخرات الصغيرة من خلال الإعفاءات الضريبية.
- زيادة عدد مؤسسات تجمع المدخرات.
- محاربة التضخم.
- إصدار مجموعة من الأدوات الادخارية ذات العائد المجزي.
- تشجيع الشركات المساهمة.
- الحد من الاستهلاك البزخي.
- توفير مجموعة من السندات بمبالغ وآجال مختلفة.
- نشر صناديق توفير البريد في جميع أنحاء السودان.
- تشجيع الادخار التعاوني.
- إعطاء المدخرين ميزات وإعفاءات ضريبية.

كما أن هناك إجراءات غير مباشرة يمكن أن تستخدمها الدولة لهذا الغرض.

أ- تدخل الدولة في توزيع الدخل.

ب- تشجيع المدخرات عن طريق خلق المناخ المناسب للتوسع الاقتصادي.

ج- تشجيع إنشاء شركات المساهمة العامة وإلزامها بتكوين احتياطيات.

د- تشجيع الأفراد على إعادة استثمار جزء من أموالهم.

ثانياً: زيادة ادخار القطاع الخاص (الأعمال):

هذا القطاع يمكن أن يساهم مساهمة لا يستهان بها في دعم الادخار المحلي وذلك من خلال الاحتياطات التي يتم تجنبيها سنوياً من الأرباح سواء أن قام بوصفها بأحد الأوعية أو قام باستثمارها سنوياً .

ونوصي أن تتدخل الدولة من خلال عدة سياسات وإدارات من أجل تشجيع هذا القطاع على تكوين مدخراته والتي تظهر في شكل احتياطات يتم استثمارها سنوياً وزيادة هذا من خلال استخدام إعفاءات ضريبية مثلاً .

ثالثاً: جذب مدخرات العاملين بالخارج:

وهي تمثل جانب مهم من المدخرات الاختيارية التي يمكن للدولة أن تقوم باستقطابها وذلك من خلال عدة أدوات وإجراءات باستخدام السياسة المالية النقدية والضريبية والاستثمارية.

ونوصي في هذا الخصوص بالعمل على جذب مدخرات العاملين بالخارج عبر نظام ادخاري بالداخل ومنحهم عائد مقابل هذه المدخرات ، ونوصي لكي تكون سياسة العائد على الادخار أساسية لابد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

1- أن يكون العائد على هذه المدخرات حقيقياً وأعلى من معدل التضخم.

2- أن يكون لقدرة الشرائية للعملة السودانية مقابل العملات الأجنبية مستقراً ويتوقع ذلك في الأجل الطويل.

المحور الثالث:إصلاح القطاع المالي وتطوير المؤسسات المالية والأوعية الادخارية:

أن الإصلاح للقطاع المالي يتم من خلال مجموعة حزم من السياسات تهدف إلى إقامة أسواق ائتمان أكثر إنصافاً وتحقيق مرونة وحرية في هوامش التمويل والعائد على المدخرات بالإضافة إلى تحسين الوساطة المالية من خلال أدوات السياسة النقدية وتعبئة وتوزيع الموارد وكذلك خفض وإزالة التشوهات في القطاع المالي وعليه توزيع وتحريك المدخرات المكونة بواسطة الأفراد.

وأن هذا البرنامج يجب أن يهدف إلى(8):

أ- تعميق الأسواق المالية.

ب- توسيع وتنويع الأدوات المالية.

ج- زيادة كفاءة وملاءة الجهاز المصرفي خاصة المصارف التجارية.

د- خلق إدارة فاعلة للمؤسسات المالية.

هـ- خلق نظام قانوني معافى.

إن إصلاح القطاع المالي له دور كبير في تعبئة الادخار المالي وحسن استغلال هذا الادخار من خلال الأوعية الادخارية المختلفة ونضيف أن تعبئة هذا الادخار يعتمد على هيكل مالي قومي يمثل في الآتي:

1- تقوية البنك المركزي وزيادة فعاليته.

2- وجود مؤسسات وأدوات مالية متعددة.

3- خلق إطار تشريعي وقانوني وتنظيمي متطور.

4- تطوير أسواق رأس المال وسوق رأس المال.

5- استراتيجية واضحة لتطوير النظام المالي الرسمي وشبه الرسمي.

وبناء على ما سبق يرى الباحث ويوصي في سبيل تحقيق الإصلاح المالي وتطوير المؤسسات المالية والأوعية الادخارية بما يؤدى في النهاية إلى أن يؤدى القطاع المالي بمؤسساته المختلفة دوراً فاعلاً في تعبئة المدخرات وذلك من خلال تطبيق البرنامج أعلاه من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- تعميق النظام المالي.

2- تطوير المؤسسات المالية والأوعية الادخارية التي تقوم بتجميع الادخار المالي.

أولاً: تعميق القطاع المالي: وتهدف استراتيجية ما يسمى بالتمويل العميق إلى:

أ- تعبئة كمية كبيرة من المدخرات في الاقتصاد السوداني وزيادة نسبة الادخار إلى الناتج القومي ، مع ضرورة أن تكون مرونة العائد على الادخار بالنسبة للادخار موجبة بصورة مستمرة.

ب- زيادة قدرة جميع أنواع المستثمرين على الوصول إلى المدخرات.

ج- ضمان التخصيص الكفء للاستثمارات في الاقتصاد القومي.

د- السماح بعملية التمويل بتعبئة وتخصيص المدخرات لتقليل الاعتماد على المساعدات الأجنبية والتمويل بالعجز.

ونضيف أن جوهر التمويل العميق هو الحركة الدائمة باتجاه سياسات تنطوي على أن يكون العائد على الادخار خفض سياسات تجربة للتمويل بهوامش تمويل عائد على المدخرات المحلي وخاصة على الودائع وغيرها من الأدوات الادخارية ذات العائد أو تقليل معدل التضخم إلى الحد المناسب(9).

ثانياً: تطوير المؤسسات المالية والأوعية الادخارية: إن تطوير هذه المؤسسات يتم من خلال التركيز على جانبين:

1- **جانب العرض:** وذلك من خلال تطوير وخلق المؤسسات والقنوات التي تقوم بتجميع المدخرات من مصادرها المختلفة على مستوى القطر وتشجيع قيامها وتأسيسها وتشمل مؤسسات الوساطة المالية (البنوك) سوق رأس المال ، الصناديق الاستثمارية ، صناديق المعاشات ، صناديق التأمين الاجتماعي ، شركات التأمين ، الصرافات ، وشركات التمويل التنموي ، وشركات المساهمة العامة . . . الخ.

2- **جانب الطلب:**وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصادياً وسياسياً والاهتمام بنشر الوعي الادخاري على مستوى الأفراد والمؤسسات ، مع توفير المعلومات الكاملة عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطاتها وخاصة التي تعمل في مجال جذب المدخرات وسوف يتم تناولها كالآتي:

1- **جانب العرض:** بالنظر إلى هيكل القطاع المالي في السودان نجد أن التطوير يجب أن يشمل:

1- البنك المركزي.

2- الجهاز المصرفي خاصة المصارف التجارية.

3- تطوير بنوك الادخار والاستثمار.

4- تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية وتشمل:

أ- قطاع التأمين.

ب- الصرافات.

ج- شركة السودان للخدمات المالية.

د- شركات التمويل التنموي.

هـ- صناديق التمويل الاجتماعية.

و- سوق الأوراق المالية.

ز- شركات المساهمة العامة.

وسوف نتناول توصياتنا حولها كالآتي:

أ- تقوية وتطوير البنك المركزي (بنك السودان):

إن السياسة لابد وأن تهتم بتقوية وتطوير البنك المركزي (بنك السودان) حتى يتمكن من القيام بدوره بالإشراف على المؤسسات المالية التي تحت رعايته ومسئولية ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والتمويلية ، ليستطيع أن يضع القوانين والتشريعات واستخدام الأدوات المتاحة له في تقوية وتطوير المؤسسات المالية عبر الأدوات المتاحة له في تقوية وتطوير المؤسسات المالية التي تلعب دوراً مهماً في جذب واستقطاب الودائع والمدخرات وكيفية استخدامها ويمكن في سبيل ذلك أن نذكر التوصيات التالية.

- إصدار ومتابعة السياسات اللازمة لتقوية وتطوير المؤسسات المالية التابعة له.
- عمل السياسات الوقائية التي تساهم في تقوية المؤسسات المالية مع زيادة كفاءتها.
- عمل كل الإجراءات والسياسات التي تساعد المؤسسات المالية في عملية جذب الودائع والمدخرات بما في ذلك حماية المودعين والمدخرين وتطمينهم بإشرافه ومحافظته على حقوقهم ذلك من خلال عدة أدوات مرنة.

وفي سبيل ما سبق نوصي بأن يقوم بنك السودان بالتالي:

ب- تقوية الجهاز المصرفي السوداني كأحد مؤسسات الوساطة المالية وتطوير ذل من خلال الآتي:

- لاستمرار في سياسة تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتحقيق السلامة المصرفية والمالية وإعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي ومؤسساته عن طريق زيادة رؤوس أموال هذه المصارف أو دمجها ، ذلك بغرض خلق كيانات مصرفية كبيرة وقوية وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المشاركة في الصناعة المصرفية والنظام العالمي في ظل العولمة.
- الاستمرار في استخصاص المصارف الحكومية.
- الاستمرار في إدخال عملية التقنية الحديثة في عمليات المصارف بغرض المواكبة.
- الاستمرار بفعالية في برنامج توفيق الأوضاع مع إضافة مؤشرات جديدة تراعي البيئة السودانية.
- مراجعة كافة القوانين واللوائح الأساسية للمصارف والمؤسسات المالية لضمان مواكبتها للتطورات التي تحدث في الاقتصاد وتساهم في جذب الموارد والمدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي.
- تطوير وسائل الرقابة (سياسات وقائية).

- الاستمرار في تنظيم سوق النقد الأجنبي وإزالة التشوهات.

بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أن البنوك والمصارف لها دور كبير يمكن أن تلعبه في جذب الودائع والمدخرات وذلك من خلال عدة إجراءات أهمها:

- أن أهم وسيلة لجمع مزيد من الودائع هي تدعيم الثقة بين المصارف والعملاء أن تكون المصارف موضع ثقة العملاء من حيث أمانة الموظفين وحسن مظهرهم وتقديم الخدمة السريعة الممتازة وضمان سرية العمل وتخفيض المصروفات على العملاء الذين يتعاملون معها.

- لابد أن تقوم إدارات المصارف بتبني أساليب الإدارة الحديثة مثل الجودة الشاملة.

- الاهتمام بعملية زيادة الوعي المصرفي وسط الجمهور وذلك من خلال إنشاء إدارات تهتم بذلك داخل المصارف مع استخدام المحاضرات ووسائل الإعلام والمطبوعات ... الخ. مع ضرورة وضع ميزانيات لها.

- التوسع المدروس لشبكة الفروع التجارية للبنوك التجارية لتغطي جميع ولايات السودان.

- ترقية الأداء وذلك بتدريب العاملين وإدخال النظم الإلكترونية في الفروع وإدخال نظام الصرف الآلي واستخدام البنوك المتنقلة خاصة في الأرياف.

- دعم وتأهيل الفروع النائية حتى تلبي كل احتياجات العملاء ومن ثم تطوير الخدمات المصرفية وتطوير أقسام الحسابات الجارية وتبسيط الإجراءات واختصار الدورة المستندية للشيك وغيره من الخدمات.

- توفير بعض الخدمات المصرفية الضرورية طوال ساعات اليوم مثل السحب والإيداع وذلك باستخدام آلات السحب الآلي والعمل بنظام الدوريات.

- تقديم خدمات خاصة لكبار العملاء والمودعين وتشجيعهم للتعامل مع البنوك وذلك بالوصول إليه في أماكنهم وإعطاءهم الأفضلية في التعامل.

- الاهتمام بصغار المودعين أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة فهم يمثلون نسبة لا يستهان بها ويمكن إذا تم جذب جزء منهم للتعامل مع المصارف أن تزيد الودائع والمدخرات بنسبة كبيرة وذلك يمكن من خلال تقديم الخدمات المصرفية السريعة والممتازة التي يحتاجونها مثل حفظ أموالهم وسهولة سحبها وإمكانية تمويلهم حسب احتياجاتهم.

- دراسة اقتراح بمكانية منح الودائع الجارية والادخارية نسبة من الأرباح السنوية التي يحفظها البنك الآن كل عام.

- تطبيق مقترح تعويض أصحاب الودائع الجارية عن الانخفاض في متوسط قيمة الوديعة بفعل التضخم.

ونضيف بالإضافة إلى ما سبق توصيات تساعد في زيادة الودائع الاستثمارية أهمها:

- لابد من تحقيق عائد مجزي لهذه الودائع.

- رفع كفاءة التمويل ليتعاظم دوره في تحقيق العائد المجزئ لهذه الودائع ويجب أن يتناسب مع معدلات التضخم السائدة.

- استحداث أوعية استثمارية جديدة تلبي رغبات المستثمرين الذي يرغبون في استثمار أموالهم عبر الودائع الاستثمارية بالبنوك.

ج- **التركيز على تطوير وتقوية البنوك المتخصصة في مجال الادخار والاستثمار:**

بالرغم من أن مصارف الاستثمار (بنك الاستثمار المالي وبنك القضارف للاستثمار) وبنك الادخار (مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية) هي ضمن الجهاز المصرفي إلا أنه يجب التركيز عليها في هذا المجال (جذب المدخرات) لأنها يمكن أن تقوم بدور كبير ومهم في هذا المجال.

وخاصة بنك الادخار الذي يجب على الدولة تقويته وتطويره وجعل مساهمته كبيرة في جذب المدخرات عامة وذلك من خلال تركيزه على خلق الوعي الادخاري عامة والوعي المصرفي بصفة خاصة في الولايات وأن يجعل من ضمن أهداف هذا المصرف زيادة الوعي الادخاري على مستوى السودان.

د- **تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية:**

هذه المؤسسات خارج سيطرة البنك المركزي إلا أنها في النهاية تساهم في تجميع المدخرات واستثمارها من خلال الموارد التي تجمعها ونوصى بشأنها الآتي:

أ- **تقوية وتطوير شركات التأمين:**

يقترح الباحث الآتي:

- إصدار قانون التأمين السوداني وبالرغم من أن التأمين في السودان عريق وتمتد جذوره إلى(1898م) إلا أنَّه لا يوجد في السودان قانون دائم للتأمين دائماً للإشراف على أعمال التأمين(10).

- العمل على نشر الوعي التأميني على مستوى الأفراد ومستوى الشركات الخاصة والعامة وهي مسئولية مشتركة بين الدولة وشركات التأمين ، وتكون مسئولية الدولة من

خلال إصدار لقوانين اللازمة التي تجعل التأمين إلزامياً على المؤسسات والشركات والهيئات في الأحوال التي تقتضيها المصالح العامة أو حماية المتضررين أو تفادي كوارث حرجة على الاقتصاد القومي ، كما أن دور شركات التأمين من خلال زيادة جهودها في توسيع الشبكة التأمينية وزيادة عدد المؤمنين.

- الاهتمام بالتدريب وإدخال دراسة التأمين كمادة تخصص في الكليات ذات الصلة.
- إنشاء معهد للتأمين السوداني(11).
- رعاية الدولة لإدخال كل قطاعات الاقتصاد في الإطار التأميني مثل القطاع الزراعي والصناعي ، والخدمي ، والبترول ...الخ.

ثانياً: تقوية وتطوير شركات التمويل التنموي:

لابد من تقوية الشركات الموجودة ورفع كفاءتها الإدارية والاستثمارية ، والتشجيع على إنشاء مثل هذه شركات مع محاولة جعلها في شكل شركات مساهمة عامة يشارك فيها الجميع.

ثالثاً: إنشاء المزيد من صناديق التمويل الاجتماعية:

إن هذه الصناديق بالرغم من دورها الاجتماعي إلا أنها تعتبر من الأوعية الادخارية المهمة والتي يمكن أن تساعد في جمع المدخرات التي تدفع في شكل أقساط من المشتركين وتقوم باستثمارها بما يفيد المجتمع ككل ويعود بالنفع على المشتركين ولذلك يجب على الدولة أن تبذل كل وسعها من أجل تقوية وتطوير الصناديق الموجودة مع سعي لإنشاء المزيد منها على مستوى كل القطاعات التي يمكن أن تستوعبها ، أمثلة هذه الصناديق:

- صندوق المعاشات.
- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.
- صندوق التأمين الصحي.
- الصندوق القومي لدعم الطلاب.
- الصندوق القومي لتطوير الخدمات الطبية.

نوصي في سبيل ذلك إصدار القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لإنشاء تلك الصناديق والتشجيع على إنشائها.

رابعاً: تطوير سوق الأوراق المالية:

ويقترح البحث ما يلي من أجل تنشيط سوق الأوراق المالية:

أولاً : تهيئة المناخ التشريعي الملائم من خلال:

1- لابد من وجود قانون متطور للشركات.

2- وجود قانون شامل لرأس المال يهدف للآتي(12):

أ- اقتراح التشريعات ذات العلاقة بسوق المال.

ب- حماية المتعاملين في الأوراق المالية.

ج- توفير المعلومة عن حركة التعامل في سوق المال وربط سوق المال بالأسواق العالمية.

3- **التشريع الضريبي**(13)**:**

يجب أن يواكب التشريع الضريبي سياسات الإصلاح الاقتصادي وتخلي الدولة عن القيام بدور المستثمر الوحيد وتمنح بعض الإعفاءات الجزئية على الاستثمار في الأوراق المالية مع ربطها في حدود العائد على الودائع بالبنوك ورغم تباين المخاطر الأمر الذي أدى إلى محدودية النتائج في مجال تشجيع الاستثمار منت خلال التعامل في الأوراق المالية ، نظراً لاختلاف السمات المميزة للودائع بالبنوك عن الاستثمار في الأوراق المالية وبصفة رئيسية في المجالين التاليين:

المجال الأول: تشكل الودائع نشاط ادخاري بينما التعامل في الأوراق المالية نشاط استثماري وينقل المدخرات مباشرة إلى مجال الاستثمار ويحجب المدخرات عن الدخول في سوق الاستهلاك أو الاكتناز بما يسهم في تباطؤ معدلات التضخم.

المجال الثاني: تباين المخاطر من خلال الودائع لدى الجهاز المصرفي والاستثمار في سوق رأس المال من خلال التعامل في سوق الأوراق المالية فالودائع الادخارية تشكل ادخاراً مأموناً مع إشراف البنك المركزي على البنوك وتوافر العديد من البدائل لدى البنك المركزي والأدوات الحافزة والرادعة لمساندة البنوك ، بينما تتنوع درجات المخاطرة الائتمانية في الاستثمار في الأوراق المالية.

وعليه في ضوء تلك السمات فإن الأمر يتطلب تعديل التشريعات الضريبية عن التميز الضريبي للادخار عن الاستثمار من خلال إعفاء جميع الأوراق المالية والتعامل فيها من الضريبة على القيم المنقولة، الضريبة العامة على الدخل وإلغاء رسوم الدمغة التي على التعامل في الأوراق المالية وربط رسوم الدمغة السنوي بنسبة من الأرباح التي

تحققها الأوراق المالية مما يؤدى ذلك إلى توسيع قاعدة المجتمع الضريبي باجتذاب مدخرات الجمهور لتوفير التمويل لشركات الأموال من خلال الاستثمار في الأوراق المالية بما يؤدى إلى زيادة النشاط الاستثماري وزيادة وعاء الشرع الخاضع للضريبة(14).

ثانياً: تنظيم بورصات الأوراق المالية: وذلك من خلال تطوير المؤسسات التي تعمل داخل هذه البورصات.

ثالثاً: لابد من تطوير وتنويع الأدوات المالية الجديدة ، وذلك عن طريق طرح أنواع متعددة ومتنوعة من الأدوات المالية التي يمكن أن تلبي الرغبات المتعددة والمتنوعة لفئات المدخرين الراغبين في الاستثمار في الأوراق المالية.

رابعاً: خلق إطار النظام يؤدى إلى توفير المعلومات عن حركة التعامل في سوق الأوراق المالية. عمل شبكة معلومات لسوق رأس المال وربطها بالأجهزة ذات العلاقة بصورة تؤدى إلى توفير المعلومات لمن يحتاجها.

1- تطوير صندوق توفير البريد (بنك التوفير):

لابد من تطوير نظام صندوق توفير البريد وتعتبر قواعده وتطويرها على النحو الذي يجعلها تؤدى إلى جعله أكثر كفاءة وملاءمة في أداء وظيفته المتمثلة في المساهمة في تعبئة المدخرات خصوصاً من صغار المودعين وفي سبيل ذلك نقترح التوصيات التالية:

- تطوير نظام السحب بحيث يتمكن حامل الدفتر من السحب ويكون ذلك عن طريق إصدار دفاتر أو أمر دفع أو وسيلة في شكل دفتر شيكات كما هو في البنوك التجارية.
- العمل على استغلال مدخرات الصندوق في عمل استثماري يعود بأرباح وإشراك المودع في الأرباح التي يحققها الصندوق.
- إدخال نظام الودائع بأجل كما هو نظام الودائع الاستثمارية بالمصارف ، حيث يعطى أصحاب هذه الودائع أرباح كل فترة وتحدد حسب نتائج استثمار هذه الودائع.
- تنويع الحسابات المتاحة بالصندوق ، مما يساعد على جذب عدد كبير من المودعين ويمكن للفرد الواحد أن يكون له أكثر من حساب واحد بالصندوق.
- إدخال المرونة في العمل وتبسيط إجراءات الإيداع والسحب والاسترداد.

هـ- تطوير المؤسسات غير المصرفية التي تحت إشراف البنك المركزي: هي تشمل:

1- **الصرفات**: التي تعمل في مجال التعامل في النقد الأجنبي بيعاً وشراءً للأشخاص والجهات الأخرى التي تنطبق عليها شروط التعامل بواسطتها ،ويجب العمل على تطويرها وتقوية رؤوس أموالها؛ لأنها من المؤسسات التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الوساطة المالية خاصة في مجال مدخرات النقد الأجنبي.

2- **صندوق ضمان الودائع:** يجب تطوير وتقوية دور هذا الصندوق وخلق الثقة لدى المودعين والمدخرين التي تدفعهم للتعامل مع البنوك مما يؤدى في النهاية إلى زيادة المدخرات المجمعة بواسطة الجهاز المصرفي في الأجل الطويل.

- السعي نحو تأسيس صندوق لضمان حقوق المساهمين في المؤسسات المالية الأخرى والمتعاملين مع هذه المؤسسات ، ذلك مثل شركات التأمين ، والصرافات ، ...الخ.

3- **شركة السودان للخدمات المالية:** لابد من تطوير وتقوية هذه الشركة بهدف زيادة دورها في تعبئة المدخرات الخاصة ، ذلك من خلال خلق الفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين المدخرين داخل وخارج السودان من خلال خلق أدوات مالية استثمارية تمتاز بعوائد مجزية وسهلة التشكيل كما هو الحال بالنسبة لشهادات شهامة وشمم وصكوك التمويل.

لابد أن تعمل على تطوير وخلق أدوات أخرى تساعد في تعبئة المدخرات من كل قطاعات المجتمع وبكافة الأحجام.

جانب الطلب: وهذا يمثل الشق الثاني في عملية تطوير والمؤسسات المالية حتى تتمكن من تعبئة المدخرات وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصادياً وسياسياً والاهتمام بنشر الوعي الادخاري على مستوى الأفراد والمؤسسات مع توفير المعلومات الكافية عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطاتها ومزاياها وخاصة التي تعمل في مجال جذب المدخرات.

إن خلق الوعي الادخاري لزيادة الطلب على الادخار يتطلب تكامل بين دور الدولة ودور المؤسسات المالية التي تعمل في هذا المجال حتى تأتي السياسة أُكلها في الأجل الطويل من خلال الجهد المشترك.

وعليه تأتي التوصية بالآتي:

أن تكون عملية خلق الوعي الاخاري جزءاً أصيلاً من سياسات البنك المركزي في سبيل تطوير المؤسسات المالية ودعمها وتعبئة المدخرات عن طريق خلق إدارات لها داخل هذه المؤسسات مع وضع ميزانيات لها واستخدام كافة الوسائل المتاحة من اتصال مباشر مع الجمهور ،واستخدام وسائل الإعلام ، والمطبوعات . . . الخ.

توصيات خاصة ببحوث مستقبلية:

بناء على دراستنا السابقة وما تمخض عنها من نتائج نوصي ببعض الدراسات المستقبلية التي نرى أهميتها بخصوص موضوع الادخار في السودان أهمها:

1- دراسة عن كيفية حساب الادخار في السودان بكافة أنواعه على المستوى القومي والمحلي وعلى مستوى القطاعات التي تقوم به العام أو الخاص.

2- دراسة محددات الادخار العام.

3- دراسة محددات الادخار الخاص.

4- دراسة تحليلية للأوعية الادخارية في السودان ودورها في جذب المدخرات.

المراجـــــع

1- د.سيد أحمد طيفور، الادخار المحلي والنظام العالمي الجديد،مرجع سبق ذكره، ص44

2- الاســتراتيجية القوميــة الشــاملة (1992 - 2002م)- المجلــد الأول ، الاســتراتيجية الاقتصادية ، ص(191)

3- د. رمزي زكي - مشكلة الادخار ، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص(364 - 368).

4- د. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ص (597 - 605).

5- الاستراتيجية القومية الشاملة(1992 - 2002م) المجلد الأول الاستراتيجية الاقتصادية ، ص(199)

6- المرجع السابق ، ص(189 - 199)

7- المرجع السابق ، ص (196)

8- أسامة النور محمد سعيد - كيفية تقوية النظام المالي في الدول النامية - مجلة المصرفي ، (العدد 13ديسمبر 1997م يصدرها بنك السودان) ، ص(41 - 46).

9- مالكوم جيلز ، مايكل رومر ، وآخرون، اقتصاديات التنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص(533 - 582).

10- محمد الحاج عبد الله موسى ، مبادئ التأمين وتجربة السودان ، مرجع سبق ذكره ص(193 - 194م).

11- الاستراتيجية القومية الشاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص (199)

12- د. سمية قرياص، أسواق رأس المال ،(الاسكندرية: المؤسسات الدار الجامعة(2002 - 2003م) ،ص(100 - 150).

13- المرجع السابق ،ص (150 - 155).

14- المرجع السابق ، ص(150 -155).

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة محاولة لدراسة محددات الادخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970 - 2000م) وهي فترة شهدت العديد من التغيرات الهيكلية والموضوعية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكان لها أثر على مجمل الأوضاع الاقتصادية والتي من بينها الادخار المحلى.

وقد تم تصميم الدارسة لتأتي في ستة فصول فصل تمهيدي: لعرض خطة البحث وفصل أول: لعرض الإطار النظري لمفهوم الادخار في الفكر الاقتصادي ومصادره وأوعيته وأهم محدداته و فصل ثانٍ: عن وضع الادخار المحلي في السودان قبل وخلال خلال فترة الدراسة وفصل ثالث: للدراسة النظرية لمحددات الادخار المحلي في السودان وفصل رابع: تم فيه قياس وتقدير النموذج القياسي لمحددات الادخار المحلي خلال الفترة (1970 - 2000م) وفصل خامس: تناول أهم نتائج البحث وقدم توصيات تسهم في رفع معدل الادخار المحلي في السودان وأخيراً الخاتمة بها ملخص لكل فصول البحث.

في **الفصل التمهيدي:** الذي يعتبر خطة البحث تم عمل مقدمة له وبيان مشكلة البحث، وفروض البحث ، وهدف البحث ،وأهمية البحث، ومناهج البحث،و حدود البحث بتحديد الفترة الزمانية والمكانية ، ومصادر المعلومات التي سيعتمد عليها البحث في التحصيل ، ثم تناول الدراسات السابقة في هذا المجال التي تم الإطلاع عليها حول الادخار على المستوى العالمي وعلى مستوى الدولة النامية ثم على مستوى الاقتصاد السوداني ، كما تحدث عن قصور بيانات الادخار وأن الباحث سيواجه بمشكلة في توفر معلومات رقمية دقيقة عن حجم الادخار المحلي خلال فترة الدراسة.

في **الفصل الأول:** والذي يعتبر الإطار النظري للدراسة تناول في المبحث الأول: مفهوم الادخار: لغة واصطلاحاً فهو لغة يعني تخبئة الشئ لاستخدامه عند الحاجة. أما اصطلاحاً عند الاقتصاديين: فتم توضيح عدد كبير من التعريفات ومن ثم قدم تعريف ملائم للدراسة كما تناول الفصل أنواع الادخار ومصادره وتم تقسيمه إلى ادخار محلي وادخار أجنبي وأن أهم مصادره هي القطاع العام والقطاع الخاص كما تم الحديث عن أهميته بالنسبة للفرد وبالنسبة للاقتصاد القومي وفي المبحث الثاني:تم تناول الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاشتراكي والرأسمالي كل على حده ، ثم تناول المدارس المختلفة التي تناولت ظاهرة الادخار مع أهم النظريات التي سعت لتفسير الادخار ومفهومه ، كما تم تناول أهم محددات الادخار في الفكرة الاقتصادية وتم تناولها حسب ما

تم تقسيمها إلى محددات اقتصادية ومحددات غير اقتصادية ومحددات لها علاقة بالسياسة الاقتصادية.

في المبحث الثالث: تم دراسة وضع الادخار حول العالم وتم التركيز على الدول النامية وذلك من خلال إبراز المعدلات المختلفة للادخار كنسبة من الناتج المحلي ، كما تم توضيح هيكل ومصادر الادخار في الدول النامية وأسباب انخفاضه في هذه الدول.

في **الفصل الثاني**: تم تناول وضع الادخار المحلي في السودان في ثلاثة مباحث:

في المبحث الأول: تم دراسة وضع الادخار المحلي قبل فترة الدراسة وتم اختيار الفترة (1946 - 1969) لتوفر المعلومات عنها كما أنها الفترة التي شهدت بداية الاهتمام بالتخطيط والاهتمام بحشد الموارد لذلك كما تم تناول أهم مصادر الادخار خلال تلك الفترة وأهم الأوعية الادخارية.

في المبحث الثاني: تم دراسة وضع الادخار المحلي خلال فترة الدراسة (1970 - 2000) وتم بحث الوضع من خلال عدة مؤشرات أهمها نسبة الادخار من الناتج المحلي ومعدل الادخار الحدي ، كما تم تناول أهم مصادر الادخار خلال هذه الفترة.

في المبحث الثالث:تم عمل دراسة تحليلية لأوعية ومصادر الادخار المحلي في السودان حيث تم دراسة المصادر والأوعية للادخار العام الإجباري ومصادر أوعية للادخار الخاص الاختباري ، وتم دراسة الأوعية الادخارية في السودان.

في **الفصل الثالث**: تم عمل دراسة نظرية لأهم محددات الادخار المحلي في السودان في ثلاث مباحث.

المبحث الأول: عوامل اقتصادية وأهمها الدخل القومي المتاح ، معدل التضخم ، العائد على الادخار ، حجم الثروة (حجم الأصول السائلة).

المبحث الثاني: العوامل التي لا علاقة لها بالسياسة الاقتصادية والنظام المالي حيث تم دراسة مدى عمق النظام المالي وتطور المؤسسات المالية والسياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الثالث: تم دراسة العوامل غير الاقتصادية وتم تقسيمها لعوامل اجتماعية وعوامل سياسية وعوامل أخرى.

في **الفصل الرابع**: تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي لعمل نموذج لمحددات الادخار المحلي في السودان خلال الفترة (1970-2000م) وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

في المبحث الأول: تحديد وتوصيف النموذج القياسي لدالة الادخار المحلي في السودان وتم تحديدها وتوصيفها في عدة عوامل أهمها: الدخل القومي المتاح ، ومعدل التضخم ، والعائد على الادخار ، وحجم الثروة درجة التعمق النقدي ، معدل الإعالة وسياسة التحرير.

المبحث الثاني: تم عمل الدراسة القياسية من خلال استخدام الأدوات القياسية المتاحة عبر برنامج(Eviews) وتم تحديد أهم العوامل المحددة للادخار المحلي هي الدخل القومي المتاح ، معدل التضخم ، العائد على الادخار ، حجم الثروة ، معدل الإعالة ، سياسة التحرير ، بعد اجتيازها المعايير الاقتصادية والإحصائية وتم تناول أهم نتائج التقدير القياسي ومدى مطابقتها مع النظرية وفي حالة الاختلاف تم تبرير ذلك.

في المبحث الثالث: تم اختبار فروض البحث وإثبات صحتها حسب النتائج التي توصل إليها الباحث من دراسته النظرية العملية باستخدام عدة مناهج.

في **الفصل الخامس:** اشتمل هذا الفصل على النتائج والتوصيات في المبحث الأول: تم سرد النتائج التي توصل عليها الباحث من دراسة وضع الادخار في السودان ومن الدراسة القياسية لمحددات الادخار المحلي ، في المبحث الثاني: قدم الباحث توصيات عامة وخاصة تؤدى في النهاية إلى رفع معدل الادخار المحلي في السودان.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1- القرآن الكريم.

2- السنة النبوية.

3- د. أبو القاسم عمر الطبولي - د. على عطية عبد السلام ، وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الطبعة السادسة (الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الإعلامي ، 1993م).

4- د. أحمد رمضان نعمة وآخرون - النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الأولى (الاسكندرية: الدار الجامعية)

5- د. أحمد فريد مصطفى ، سعير محمد السيد حسن - مبادئ علم الاقتصاد والتحليل الجزئي والكلي. (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 1989م).

6- د. إسماعيل عبد الرحمن ، د. حربي محمد سعد - مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، الطبعة الأولى (عمان: دار وائل للطباعة والنشر ، 1999م).

7- د. إسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد التحليلي ، الطبعة الأولى (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1977م).

8- بروفسير الطيب إبراهيم محمد عبد القادر - السياسات النقدية والائتمانية (الخرطوم: المؤتمر الاقتصادي الأول ، ديسمبر 1983م).

9- د. بسام يونس إبراهيم ، د. أنمار أحمد حامد ، أ. عادل موسى يونس - الاقتصاد القياسي ، الطبعة الأولى (الخرطوم: عزة للنشر والتوزيع ، 2002م).

10- د. جينس جوارتني ، ويجارد إستروب ، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص ، ترجمة وتعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون (السعودية: دار المريخ للنشر).

11- د. حسين سلوم - موجز المبادئ الاقتصادية ، الطبعة الأولى (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1990م).

12- د. حسين عمر - الموسوعة الاقتصادية ، طبعة موسعة 4 (القاهرة: دار الفكر العربي ، 1992م).

13- د. حمديه زاهران - مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، الطبعة الأولى (القاهرة: مطابع جامعة القاهرة 1980م) ، ص

14- د. طاهر حيدر حردان - الاقتصاد الإسلامي ، المال ، الربا ، الزكاة ، الطبعة الأولى (عمان: دار وائل للنشر ، 1999م).

15- مايكل إيدجمان - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن (السعودية: دار المريخ للنشر 1988م).

16- د. ماكلوم جيلز وآخرون - اقتصاديات التنمية ، تعريب د. طه عبد الله منصور ط1 (الرياض: دار المريخ للنشر 1995م).

17- محمد الحاج عبد الله - مبادئ التأمين وتجربة السودان ، الطبعة الأولى (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر).

18- أ.د. محمد العوض جلال الدين - إنجازات التنمية المستدامة ومناهضة العصر (جامعة أمدرمان الأهلية: مركز عمر بشير للدراسات السودانية).

19- د. محمد عبد السميع عناني - مبادئ الاقتصاد القياسي النظري والتطبيق ، الطبعة الثانية (القاهرة: بدون دار نشر 1993م).

20- د. محمد عبد العزيز عجيمة ، د. محمد على اللبني - التنمية الاقتصادية نظرياتها وسياساتها ، الطبعة الأولى (جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية ، 1998م).

21- د. محمد عبد العزيز عجيمة ، د. عبد الرحمن يسرى أحمد - التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الطبعة الأولى (الأسكندرية: الدار الجامعية ، 1999م).

22- د. محمد على الليثي ، إسماعيل أحمد - مقدمة في الاقتصاد الكلي (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر 1997م).

23- د. مجيد على حسين ،د. عفاف عبد الجبار سعيد - الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى (عمان: دار وائل للنشر 1998م).

24- د. ممدوح السيد يوسف وآخرون - أولويات علم الاقتصاد ، الطبعة الثانية (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ، 1988م).

25- منير عثمان أحمد البيلي - السياسات النقدية في السودان ، الطبعة الأولى (الخرطوم: مطبعة البنك الزراعي 1999م).
26- د. ناظم محمد نور الشمري - النقود والمصارف - الطبعة الرابعة (الأردن: بدون دار نشر ، 1988م).

27- د. نزية حمادة - معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ، الطبعة الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية ، فرجينا ، هيرند: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1993م).

28- د. بثينة غطاس - معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال ، الطبعة الثانية (لبنان: مكتبة لبنان ، 1985م).

29- خالد الحامضي- التخطيط الاقتصادي (بدون بلد: بدون دار نشر ، بدون تاريخ)

30- د. خليل محمد حسن الشماع - المدخرات العربية أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها. الطبعة الأولى (اتحاد المصارف العربية ، 1987م).

31- د. خزعل البيرماني - مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي (بغداد: مكتبة الديوان بدون تاريخ).

32- د. راشد البرادي - الموسوعة الاقتصادية ، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة النهضة العربية ، 1987/86م).

33- د. رمزي زكي - مشكلة الادخار ، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، الطبعة الأولى (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ، 1966م).

34- د. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977م).

35- د. رمزي زكي - مشكلة التضخم في مصر أسبابها نتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الطبعة الأولى (مصر: الهيئة العامة للكتاب 1980م).

36- زكريا بيومي - مبادئ الاقتصاد الكتاب الأول (مطابع جامعة فرع الخرطوم) (1981-1987م.)

37- د. رفعت المحجوب - الطلب الفعلي ، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية (القاهرة: دار النهضة العربية 1978م).

38- د. رسمية فرياقعي - أسواق المال (أسواق رأس المال المؤسسات) (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2002 - 2003م).

39- د. رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي ، مقدمة المشكلة الاقتصادي ، لبنان الاقتصاد ، طبعة أولى (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1964م).

40- سالم توفيق النجعي ، د. محمد صالح تركي القريش - مقدمة في اقتصاديات التنمية ، (العراق: المراحل مديرية دار الكتب للطباعة والنشر 1988م).

41- د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي (ج1) المفاهيم النظريات الحديثة (الكويت: دار كاظمة للنشر ، 1994م).

42- د. سعد الدين الشيال - مقدمة في الاقتصاد القياسي - الطبعة الأولى (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1980م).

43- د. سمير محمد عبد العزيز - التمويل العام المدخل الادخاري الضريبي والمدخل الإسلامي والمدخل الدولي ، الطبعة الأولى (جمهورية مصر العربية: مكتبة ومطبعة الإشعاع ، 1987م).

44- د. سوزان لى - أبجدية علم الاقتصاد ، ترجمة خضر نصار ، الطبعة الأولى (الأردن: مكتب الكتاب الأردني ، 1987م).

45- د. عبد الله عبد الحكيم أبو بكر - الإحصاء اتخاذ القرارات (القاهرة: مطبعة عين شمس ، 1976م).

46- د. عبد العزيز عبد الرحيم - المالية العامة وتطبيقاتها في السودان في السودان الطبعة الأولى (الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين ، 1997م).

47- د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى - منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970 - 2000م والتطور للرؤية المستقبلية ، الطبعة الأولى (السودان: شركة مطابع العملة المحدودة سودان) سبتمبر 2001م.

48- د. عثمان إبراهيم السيد - الاقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية (الخرطوم: دار جامعة القرآن الكريم للطباعة ، 2002م).

49- د. عثمان إبراهيم السيد - انعكاسات استدانة الحكومة من النظام المصرفي على النظام المصفي على التضخم ، الطبعة الأولى (الخرطوم: دار جامعة القرآن الكريم للنشر ، 2002م).

50- د. عقيل جاسم - التخطيط الاقتصادي ، الطبعة الثالث (الأردن: دار محمد لاوي 1999م).

51- د. علي أحمد سليمان - قاموس المصطلحات الاقتصادية ، الطبعة الأولى (الخرطوم: المكتبة الأكاديمية ، 1999م).

52- د. على حافظ منصور - مبادئ الاقتصاد الوصفي من منظور إسلامي ، الطبعة الأولى (مطابع جامعة القاهرة فرع الخرطوم "جامعة النيليين حالياً ، 1992م").

53- د. على عبد القادر على - من التبعية إلى التبعية صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني (القاهرة: دار المستقبل ، 1990م).

54- د. غازي عنايه - تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي ، الطبعة الأولى (بيروت: دار الجيل ، 1991م).

55- صبحي فريضة ، د. محمد يونس - مقدمة في الاقتصاد (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1984م).

56- د. صقر أحمد صقر - النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية (الكويت: وكالة المطبوعات ، 1983م).

57- د. منير الراودي - التنمية الاقتصادية (حلب: منشورات جامعة حلب ، كلية الاقتصاد والتجارة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1992م).

(2) الـدوريات:

58- 1. مجلة الفكر الإسلامي (مجلة تصدرها جماعة الفكر والثقافة الإسلامية بالخرطوم ، العدد الثالث ، جمادي الأولى(1407) (1987م).

59- 2. مجلة أبحاث الإيمان (مجلة فصلية تصدر عن المركز العالمي لأبحاث الإيمان الخرطوم ، العدد الثاني ، السنة الثانية ، يوليو (1996م).

60- 3. سلسـلة أوراق اسـتراتيجية رقـم (4) (يصـدرها مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية ، سبتمبر 1998م).

61- 4. مجلة الاقتصادي ، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني عدة أعداد

62- 5. مجلة المصارف تصدر من اتحاد المصارف السوداني ، العدد الثاني ، شعبان 1423هـ ، أكتوبر(2002م) ، السنة الأولى.

63- 6. مطبوعات بنك فيصل الإسلامي السوداني ، السلسلة العربية رقم (10)

64- 7. مجلة المصرفي (تصدرها إدارة البحوث والإحصاء بنك السودان) عدة أعداد.

65- 8. مجلة المقتصد ، فصلية تصدر من بنك التضامن الإسلامي ، عدة أعداد

66- 9. مجلة الملف الدوري ، يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (25 يوليو ، أغسطس 2003).

(3) التقارير والمنشورات الرسمية أوراق العمل:

67-1. البنك الدولي ، مؤشرات التنمية والعلم ، مارس (1991م).

68-2. العرض الاقتصادي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، عدة سنوات.

69-3. التقرير السنوي بنك السودان: يصدره بنك السودان ، عدة سنوات.

70-4. حسابات الدخل القومي ، الجهاز المركزي للإحصاء.

71-5. ورقة بعنوان الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي (مقدمة للملتقي التفاكري النقابي لاتحادات وعمال دول شرق أفريقيا ، بالخرطوم ، مايو 2003م).

72-6. كتاب الإنجاز (صدر من وزارة الرعاية الاجتماعية 2002 - 2003م).

73-7. تقرير سوق التأمين السوداني للعام(2000)(مقدم لاتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السودانية إلى المؤتمر الرابع للتأمين العربي ، مسقط ، سلطنة عمان في (2003/3/11م).

74-8. تقرير سوق التأمين السوداني للفترة (1987 - 1991م) صدر من الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين.

75-9. ورقة بعنوان (هيكل القطاع المالي) بنك السودان.

76-10. بنك السودان النشرة الاقتصادية الشهرية العدد (24).

77-11. السياسة القومية للسكان (وثيقة تم إصدارها عام(2002م) بواسطة وزارعة الرعاية والتنمية الاجتماعية ، المجلس القومي للسكان.

78-12. الاستراتيجية القومية الشاملة(1992 - 2002م)، المجلد الأول: الاستراتيجية الاقتصادية.

(4) الرسائل الجامعية:

79-1. فائزة محمد الحسن (العوامل المؤثرة على دالة الادخار في السودان) دراسة تطبيقية على السودان "تجربة بنك الادخار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ، جامعة أم درمان الإسلامية ،(1995م).

80-2. إيمان صلاح الدين أحمد (تقرير دالة الاستهلاك الادخار في ولاية الخرطوم 1975 - 1996 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية 2001م)

81-3. كمال الدين محمد نورين ، تقدير دالة الادخار المحلي في السودان دراسة تطبيقية(1970 - 1988م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ، جامعة أم درمان الإسلامية 2001م.

82-4. مشاعر محمد الأمين ، تحديد الحجم الأمثل للسيولة في الاقتصاد السوداني ، دراسة تطبيقية للفترة (1970 - 1998م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة السودان ، جامعة الخرطوم ،(2001م).

83-5. عثمان يعقوب محمد ضو البيت ، أثر السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (1974-1992م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 1997م.

84-6. د. عبد المنعم محمد الطيب ، العولمة والقطاع المصرفي في السودان ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مكتبة جامعة النيلين ، جامعة النيلين(2002م).

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية: References

(1) **Books:**

1- James D. Gwar teney Richard L. Stroup Economics , Private and Public Choice (u.sA: Arden Press , Seventh editions).

2- William J. Baumol & Alan S. Blinder Economics , Principles and Policy. (Newark university & Princeton university , Thid editions).

(2) **Periodicals:**

1- Symposium on saving on Developing Countries a world bank Economic Review. Volume 14 September 2000 , No 3.

2- Determination of Private Consumption Economic Paper No 135 – Issued by (European Combustion Directorate General for economic and financial affairs Brussels May (1999)

(3) **Thesies:**

1- Khalfallah Ahmed Mohammed Arabi Macro – Econometric Model of the Sudan unpublished Ph-D Theirs. Submitted to the departments of econometrics (university of Khartoum August 2002).